

في الواجهة

النأي بالنفس 2010 - 2015

في ضوء الخبرة العالمية لحزب الله احتجاجاً على تأييد رئيس الحكومة الحملة العسكرية بقيادة السعودية على الحوثيين في اليمن، ومن ثم تأييده انشاء قوة عربية مشتركة، اكتفى بالقول ان رد فعل الحزب ينشئ بالرغبة في مناقشة هذا الموقف لا تعريض الحكومة واستقرارها لهزة جديدة. طمان بري مجدداً الى متانة الائتلاف، ولأحظ ان ما رغب الحزب في قوله هو ان موقف سلام لم يناقش في مجلس الوزراء فحسب. لم تناقش أيضاً في مجلس الوزراء كلمة وزير الخارجية جبران باسيل في اجتماع وزراء الخارجية العرب، وبدت في بعض اتجاهاتها مناقضة لما اعلنه رئيس الحكومة هناك، هذه المرة لم يقل الفريق المتحفظ ان ثمة اخلافاً في تطبيق الدستور وتجاوز الصلاحيات والمؤسسات. لم يسأل احد ايضاً: من يصنع السياسة الخارجية للبنان، واين؟ منذ اتفاق الدوحة عام 2008 اشارت الدبلوماسية اللبنانية اسباباً دائمة للخلاف، كان من السهولة بمكان استيعاب بعض الفروق فيها بتفاهم مسبق بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والوزير المختص. تقلب على

نقولاً ناصيف

لم يعد الفراغ في منصب الرئيس مصدر قلق ذات شأن في مجلس الوزراء وخارجيه، مع انتظام اعمال السلطة الاجرائية وثبات الحوار السنوي - الشعبي وتهافت التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية على التحدث معاً. تكاد تكون آلة الحكم التي يفترض بالرئيس ان يديرها شبه منتظمة في غيابيه. لا يفرط بعض الائتلاف الحكومي في زعله تارة، وفي حرده طوراً. لا خلاف منهكاً على الصلاحيات، والجميع يعود الى مجلس الوزراء في نهاية المطاف. لعل ابرز مظهر الانتظام الجلسة الاخيرة لحكومة الرئيس تمام سلام. خرجت بتأكيد ثقتها برئيسها وطبي كل ما قبل فيه في القمة العربية في شرم الشيخ في ضوء الكلمة التي القاها باسم لبنان، والتسليم بصوابها. وخلافاً لمرات سابقة كان التذرع فيها بتجاوز الدستور والصلاحيات، لم يتعد ما قيل عن كلمة سلام في شرم الشيخ تسجيل الموقف فحسب. عندما سئل رئيس مجلس النواب نبيه بري الثلاثاء، عشية جلسة مجلس الوزراء، هل يتوقع انفجاره

بانقضاء اكثر من

عشرة أشهر على شغور رئاسة الجمهورية، و 21 هوعد الاجتماع مجلس النواب تعذر معها انتخاب الرئيس. بات الاستحقاق الرئاسي اقل من صفحة عابرة في اليوميات بعدما اعتادت آلة الحكم على العمل من دونه

تكاد تكون آلة الحكم التي يفترض بالرئيس ان يديرها شبه منتظمة في غيابيه (هيلم الموسوي)



تقرير

بكركي - الرابطة: الفتور باق

أساس قانون الستين، مقدماً الرعاية له بالتعاون مع الرئيس السابق ميشال سليمان. قبل عام، انزعج سيد الرابطة من الإحراج الذي تسبب له به «سيدنا» بسبب حثه على إعلان ترشحه رسمياً حتى يختر مجلس النواب أحد المرشحين. أما أخيراً، فقد عدلت بكركي من خطابها، فدعت جميع النواب «للنزول الى البرلمان وممارسة دورهم بانتخاب رئيس جديد». تقول مصادر تكتل التغيير والإصلاح إن العلاقة بين الرابطة وبكركي «لم تصل إلى حد القطيعة»، ولكن التباين موجود، «لماذا نكذب على بعضنا؟ كل نهار

الحزب. تصريح النائب آلان عون لدى زيارته رئيس أساقفة بيروت للموارنة المطران بولس مطر قبل يومين أكد ذلك. قال عون إن الزيارة «لاستطلاع حقيقة التحرك الذي تقوم به بكركي عشية انعقاد القمة الروحية في ما خص موضوع الفراغ الرئاسي»، كاشفاً عن وجود تباين «عسى ألا يؤدي الى خلاف كبير، وهذا لن يحصل، وهذا ما اتفقنا عليه». ليست المرة الأولى التي تتوتر فيها العلاقة بين بكركي والرابطة. عام 2012 اهتزت ثقة الجنرال ميشال عون بالرعي بعدما قبل الأخير إجراء الانتخابات النيابية على

ليا القرني

بات سجل بطريك «الشركة والمحبة» مليئاً بالتباينات والخلافات والقطيعة بينه وبين القوى السياسية. على عكس البطريرك نصر الله صفير، تسببت مواقفه المتقلبة بزعة علاقته بمعظم السياسيين الذين يتفقون في مجالسهم على «انتهاء دور بكركي كمرجعية وطنية»، ولو أنهم يتجنبون الحديث علناً في هذا الخصوص «منعاً لزيادة الشرح المسيحي الذي لا يفيد أحداً». آخر حبة في عنقود الملاحظات على بكركي كانت للتيار الوطني

الصفقة والثمن

عاهر محسن

على طول سير المحادثات النووية، كان مصير صدام حسين يتراءى أمام المفاوضين الإيرانيين. الهمم الإيراني الأساسي خلال المفاوضات لم يكن في المفصلة على الشروط التقنية (فخطوطها العامة معروفة منذ أشهر)، ولا في تشغيل أجهزة طرد مركزي أكثر أو أقل؛ بل في ضمان آلية واضحة لرفع العقوبات، وعدم ادخال إيران في نفق لا ينتهي من الأبتزاز كما حصل مع العراق، حيث لا العقوبات ترفع ولا التفتيش يكف ولا الشروط تنتهي. في أوائل التسعينيات، شبه طارق عزيز وضع العراق، وهو في فخ العقوبات الدولية التي لا أفق لها، بحال سجين محكوم مدى الحياة، يقول له السجن بأن عليه الالتزام بالسلوك الحسن، ولكنه سيظل في السجن على أية حال، ولو فعل.

لهذا السبب، كانت الشروط المتعلقة برفع العقوبات وتدرجها وتوقيتها أكثر حساسية، ربما، من عدد أجهزة الطرد ومصير «فوردو» و«أراك». وقد حصلت إيران على التزام برفع كامل للعقوبات المتعلقة بالبرنامج النووي، أممية وأميركية وأوروبية، دفعة واحدة، ومع بداية تنفيذ الاتفاق. الهدف الأول من الصفقة، بالنسبة الى إيران، هو اقتصادي وليس سياسياً. ولا أساساً للتحليلات التي تفترض أن التوقيع سيفضي الى تطبيع سياسي بين طهران وواشنطن، وتوافق على القضايا الإقليمية، و«عهد جديد» بين البلدين. الاتفاق محصور بالملف النووي، بل ان العقوبات الأميركية التي أرسيت في عهد كلينتون ستستمر، وستظل التجارة بين إيران وأميركا مقطوعة - إلا أن إيران ستتمكن، على الأقل، من التعامل مع باقي دول العالم، وبيع النفط وجذب الاستثمارات، واستعمال الدولار ووسائل التحويل الدولية.

ولكن لا شيء يأتي مجاناً. بعد الاعلان عن الاتفاق، ستنهك واشنطن وطهران بالدفاع عنه وترويجه داخلياً، وتصويره كصفقة جيدة، لصالحهما. عام 2005، كان مطلب إيران الأقصى هو في السماح لها بالاحتفاظ بـ 3 آلاف جهاز طرد مركزي، وإدارة بوش كانت ترفض الإبقاء على جهاز واحد، فحصلت إيران اليوم على ضعف هذا العدد، وعلى الحق بإدارة دورة التخصيب بكاملها.

الا أن الاتفاق ينفذ ما يدعيه، وهو منع إيران من امتلاك القدرة على انتاج كمية يورانيوم مخصب تكفي لتخزين قنبلة نووية خلال عام، وهو ما يستلزم قيوداً حقيقية على حجم برنامج التخصيب وكمية وقود اليورانيوم التي يمكن لإيران مراكمتها. لم تخسر إيران قدرات مهمة قائمة، بالمعنى التكنولوجي والبحثي، ولكن برنامج التخصيب قد جمد، فعلياً، لمدة خمسة عشر عاماً؛ فيما تم التخلي عن مجالات نووية أخرى كمفاعلات الماء الثقيل ونتاج البلوتونيوم (حتى الأبحاث النظرية حول استخدام الوقود النووي المستنفد ستكون ممنوعة بحسب الاتفاق). شرحت وسائل اعلام قريبة لإيران، مثلاً، أن مفاعل أراك «سيتم إعادة التخطيط له وتطويره»، إلا أن هذا «التطوير»، كما ينص الاتفاق، يعني أن أراك سيجهز بمفاعل بحثي ضئيل القدرة، بينما قلب المفاعل الحالي «الذي يسمح بانتاج كميات كبيرة من البلوتونيوم... سيتم تدميره أو إخراجه من البلاد».

بالنسبة الى العلماء والطواقم العاملين في البرنامج النووي الإيراني، اليوم هو يوم حزين، ولا مجال لمداواة هذا الواقع أو تلطيفه. هم سابقوا الزمن والظروف وتحملوا المخاطر، في السنوات الماضية، من أجل بناء برنامج بلادهم وتحويله الى واقع لا رجعة عنه؛ وهم سيضطرون الآن الى كبح مشاريعهم وطموحاتهم والخضوع لنظام رقابة دولي مشدد.

اسرائيل والسعودية، وغيرهما من حلفاء أميركا في المنطقة، يحتجون على الاتفاق من منطلق أن خطر إيران، أصلاً، ليس نابعاً من برنامجها النووي، بل من سياساتها وخططها في الاقليم، والعقوبات النووية - بالنسبة اليهم - لم تكن الا طريقاً لمنع إيران من التعامل الحر مع العالم والنمو الاقتصادي والتوسع السياسي. لا تل ابيب ولا الرياض كانت تخشى - واقعياً - من ضربة نووية إيرانية، بل ان الإيرانيين أنفسهم لم يكونوا يطمحون لاقتناء القنبلة، فهم هكذا - من وجهة نظر ننتيا هو - يبيعون أميركا «الهواء» مقابل تحريرهم اقتصادياً، واطلاق يدهم في الساحة الدولية، وتخليص إيران من موقعها الحالي كدولة تخضع لعقوبات مجلس الأمن.

الا أن هذا المنطق لا يستقيم الا في حالة واحدة، وهي عدم حصول تصعيد أو مواجهة بين أميركا وإيران في العقد القادم. ساعتها، يكون الاتفاق، فعلاً، مكسباً خالصاً لإيران. أما اذا ارتفعت التوترات بين البلدين في السنوات الآتية، فإن حسابات أميركا ستكون مختلفة تماماً عن اليوم؛ لم يعد هناك مخزون من اليورانيوم بالأطنان (وهو مصدر القلق الحقيقي)، ولا مفاعلات تنتج البلوتونيوم، ونظام الرقابة والتفتيش الذي سيطبق يضمن لواشنطن أن لا تصطدم ب«مفاجآت نووية» تخبئها إيران، أو برنامج سري موان. هكذا تصير المحاذير الأميركية من التصعيد ضد إيران، أو ضربها، من مستوى مختلف تماماً عن اليوم، فالقدرة النووية هي وازع لا يقل رداً عن امتلاك السلاح نفسه، وهو ما تخلت عنه طهران - وإن بشكل جزئي وقابل للعكس. السنوات المقبلة ستحكم على مغزى الاتفاق، وقد يتبين انه كان، حقاً، تضحية ضرورية مقابل مكسب أعم لإيران، إلا أن كلفة الصفقة هي أيضاً حقيقية، بالمعنى الاستراتيجي والعسكري؛ بل وقد تأتي أيام وظروف تجعل الموقعين على هذا الاتفاق يندمون على فعلهم، ويحتنون الى أيام العقوبات.